

## أثر سياسة البناء الريفي على تفعيل التنمية المحلية في الجزائر.

2014-2000

الصادق معقافى

باحث دكتوراه بقسم العلوم السياسية

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

### ملخص:

شكلت عملية إعادة الاعتبار للريف الجزائري من ابرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية للسياسات التنموية المتعاقبة، فانطلقت مبادرة التنمية الريفية التي تقوم على عدة مرتكزات أبرزها، الاستقرار الديمغرافي الذي يقوم على إطلاق برامج سكنية تحمل الصيغة الريفية، وقد أولت الحكومة اهتماما بارزا لهذه الصيغة السكنية نظرا لما لها من دور في إحياء الدور التنموي والاقتصادي للأرياف الجزائرية. ومن خلال دراستنا هذه سنحاول التطرق لدور البناء الريفي كبرنامج سكني في تحقيق التنمية في هذه المناطق ، وهذا لما تمثله السياسات السكنية من أهمية اقتصادية واجتماعية للفرد والمجتمع.

### الكلمات الدالة:

الريف، الفواعل المحلية، البناء الريفي، التنمية المحلية، التنمية الريفية.

### Résumé

La réhabilitation de l'Algérie rurale est l'un des défis économiques et sociaux les plus importants des politiques de développement. Cette initiative de développement rural se fonde sur plusieurs piliers parmi lesquels il y a la stabilité démographique, qui trouve une réponse dans le lancement de programmes de logement répondant à la formule rurale. Le gouvernement attache une importance particulière à cette forme de relance du développement et de l'économie de la campagne algérienne. Nous tenterons d'aborder, dans cette étude, le rôle de la construction rurale en

---

tant que programme résidentiel dans la réalisation du développement des campagnes, sachant l'importance que représentent les politiques du logement dans le développement économique et social.

**Mots-Clefs:**

campagne, les acteurs locaux, construction rurale, développement local. Développement rural.

**Summray:**

The rehabilitation of the Algerian countryside was one of the most important economic and social challenges for the successive development policies. The Rural Development Initiative, which is based on several centers, highlighted the demographic stability which is based on the launching of housing programs bearing the rural formula. In the revival of the development and economic role of the Algerian countryside. Through this intervention we will try to study the role of rural construction as a residential program in achieving development in these areas, and this is because housing policies of economic and social importance for the individual and society.

**Key Words:**

The countryside, local actors, rural construction, local development, rural development

**مقدمة:**

يعتبر تحقيق التنمية الريفية من بين الرهانات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها الجزائر مع بداية الألفية الجديدة للنهوض بمتطلبات تحقيق التنمية المحلية ، وقد وضعت عدة مخططات وبرامج لإعادة الهيكلة والبناء للريف الجزائري الذي يملك مقومات طبيعية وبشرية تؤهله بان يلعب دور بارز في العملية الاقتصادية وتحقق التوازن الديمغرافي بين مختلف المناطق، وهذا بالاعتماد على سياسات وبرامج تراعي الخصوصيات الثقافية والمقومات الإنتاجية للريف الجزائري ومن بين القطاعات التي تساهم في استقرار الأرياف نجد السكن الريفي وما يحققه من تداعيات على الفرد والمجتمع المحلي على جميع المستويات.

وعليه نطرح الإشكالية التالية :

**كيف أثرت سياسة البناء الريفي على دعم وتفعيل التنمية المحلية في الجزائر ؟**

**أهمية الدراسة :** تهتم هذه الدراسة بتحليل وتفسير تأثير الاهتمام بالمناطق الريفية ،من خلال تنفيذ مختلف البرامج والسياسات المرتبطة بتشجيع الاستقرار في الريف الذي يسخر بإمكانات زراعية وسياحية وحتى ثقافية ،تجعل منه فاعلا في تنشيط ودفع حركة التنمية المحلية في الجزائر خاصة في المناطق الريفية. والسكن الريفي احد أهم السياسات التحفيزية لإعادة بناء الفضاء الريفي وإعطاء دور رئيسي لهذه المناطق في تحقيق التنمية للمجتمع المحلي.

**منهج الدراسة:** للإجابة على التساؤلات وتحليل النقاط المدرجة في الدراسة ،اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم على توضيح وضعية سياسة البناء الريفي وكذا آليات تمويله وتنظيمه ،كما تم استخدام الأسلوب الوصفي في تحليل المعلومات .

## المبحث الأول: الإطار النظري للبناء الريفي والتنمية المحلية.

لقد عرفت الدراسات الأكاديمية في ميدان العلوم الاجتماعية جدلا واسعا في التفرقة بين الريف والمدينة، ولم تتفق الدراسات حول البعد المفاهيمي للريف بين التعبير عن منطقة جغرافية أو الرغبة في وصف فئة اجتماعية تمتاز ببنية سوسيو ثقافية واقتصادية معينة فقد يستعمل كصفة واحيانا يستعمل كاسم.

إذ لم يعطي المشرع الجزائري تعريفا دقيقا للمجال الريفي، فمعظم الدراسات تعرفه على انه نقيض المدينة أول بدرجة أخرى الفضاء الخارج عن المحيط العمراني .

لكن هذا التقصير على المستوى القانوني قابله محاولات أكاديمية عديدة لتحديد و إبراز خصائص المجال الريفي ،فقد اعتمد البعض على حجم السكان أي الكثافة السكانية كمحدد للمناطق الريفية دون غيرها، فيما اعتمد البعض الأخر على المهنة الغالبة على سكان المنطقة – الزراعة، تربية الأغنام..-، و أرجعه الجغرافيون إلى البيئة التي يعيش فيها الفلاحون ويمارسون نشاطهم.

يعد توفر السكن من الحاجات الضرورية للعيش خاصة في السنوات الأخيرة، التي شهدت طلبا واسعا و متزايد عليه نتيجة التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها الجزائر وذلك بهدف تحسين الإطار المعيشي للمواطن مهما رغم التباين الاجتماعي الذي تحدد الحاجيات الاجتماعية و في هذا الإطار عملت الجزائر على تبني عدة برامج سكنية تنوعت من حيث آليات ووسائل التمويل والتوزيع ومن بين هذه البرامج صيغة السكن الريفي.

### 1- البناء الريفي

إن البناء أو السكن الريفي يتكون من كلمتين الأولى نعني بها السكن و هو مصدر الاستقرار للفرد وجزء أساسي لعملية التنمية سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، وتوجد عدة تعاريف قدمت للسكن.

**السكن** هو ذلك البناء أو المنبر الذي يشيد و يكون قائم بذاته مثبت على اليابسة أو الماء بصورة دائمة أو مؤقتة، كما يعبر السكن عن ذلك الحيز المكاني الذي يعيش فيه الإنسان براحة و استقرار وتتوفر به كل متطلبات المعيشة اليومية<sup>1</sup>.

**الريف** هو حسب ما ورد في معجم الوسيط الريف ارض فيها زرع وخصب ويطلق على ما عدا المدن من قرى و مداشر وجمعه أرياف.

**عرفه "اويت أندرسون"** على أنه: "صورة الرابطة القائمة بين الأشخاص ومؤسساتهم في منطقة محلية يعيشون فيها على الزراعة في قرية تمثل عادة محور نشاطاتهم الجهوية<sup>2</sup>.

**1-1- السكن الريفي** يندرج في إطار سياسة التنمية الريفية ويهدف الى تثبيت الساكنة المحلية ويتمثل في تشجيع الأسر لإنجاز سكن لائق في محيطهم الريفي في إطار البناء الذاتي ويمثل مشاركة المستفيد في هذه الحالة في توفير قطعة ارض في الريف ومشاركته في تنفيذ وانجاز العمل إضافة إلى استفادته من إعانة الدولة وتم تعريفه في القانون الجزائري في 2010 على انه: كل سكن ينجزه أشخاص مؤهلون للحصول على مساعدة الدولة بعنوان السكن الريفي وينجزه في فضاء ريفي في إطار البناء الذاتي<sup>3</sup>.

**وهو** ذلك الحيز المكاني الذي يتم تجسيده في وسط ريفي يتوفر على ضروريات الحياة ومتطلبات الفرد اليومية يدخل في إطار التنمية الريفي التي تهدف من خلالها الدولة الجزائرية بإشراف من وزارة السكن والعمران على تشجيع المواطنين الذين نزحوا من مساكنهم بالمناطق الريفية خلال العشرية السوداء والعودة من جديد إلى مناطقهم وقراهم التي هجروها بسبب الظروف الأمنية التي كانت تعاني منها معظم مناطق البلاد<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>-سعيد يحي و آخرون، "أهمية تطبيق مخططات التنمية في الحد من مشكلة السكن في الجزائر"، الملتقى الدولي حول أزمة قطاع السكن في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدينة، تاريخ 9 و 10 ماي 2012.

<sup>2</sup>- بومدين يوسف، "تطور قطاع السكن في الدول العربية"، الملتقى الدولي حول أزمة قطاع السكن في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدينة، بتاريخ 9 و 10 ماي 2012.

- السيد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، ط3، مصر: دار المعارف، 1988، ص ص 13، 14<sup>3</sup>

<sup>4</sup>- إيمان بوسنة، "قواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر"، مجلة المفكر، العدد 11،

## 1-2-أسباب وضع برنامج السكن الريفي تداخلت الأسباب في تقديم الحكومة الجزائرية لبرنامج

السكن الريفي ونوجزها فيما يلي:

- الهجرة الريفية قد تكون اختيارية أو قسرية، وبهدف الإقامة أو العمل أو كليهما. فهي الانتقال الجماعي لسكان الريف صوب المدن، وقد استعمل هذا المصطلح من طرف المدافعين عن القيم التقليدية خوفا من اندثارها بعد الانتقال إلى المدينة، بنسب كبيرة لما شهدت الجزائر في سبعينات القرن الماضي نزوحا ريفيا كبيرا أدى إلى استقرار معظم العائلات في المدن الكبرى نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي خلفها المستعمر في القرى والمداشر، إضافة إلى ضعف الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية المقدمة للأفراد في الأرياف، وزادت نسبتها بالنظر للوضع الأمني المتدني الذي عرفته الجزائر طيلة العشرية السوداء (1992-2002م). عرفت الجزائر مع أواخر 1954 هجرة متزايدة بسبب السياسة الاستعمارية القائمة على نزع ارض المواطنين، وتفقير المناطق الريفية لتهجيرها نحو المدن، مما أنتج حالة من أزمة السكن بعد الاستقلال في ظل التوجه الاقتصادي القائم على التصنيع دون مراعاة الاعتبارات الاجتماعية الأخرى<sup>1</sup>.

شهدت الجزائر في سبعينات القرن الماضي نزوحا ريفيا كبيرا أدى إلى استقرار معظم العائلات في المدن الكبرى نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي خلفها المستعمر في القرى والمداشر، إضافة إلى ضعف الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية المقدمة للأفراد في الأرياف، وزادت نسبتها بالنظر للوضع الأمني المتدني الذي عرفته الجزائر طيلة العشرية السوداء (1992-2002م).

- ضعف الاهتمام بالزراعة وعدم الاستغلال الجيد للأراضي الفالحة بسبب عزوف الفلاحين والمزارعين عن العمل في المجال الزراعي من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات وذلك لأسباب عديدة على رأسها الهروب من العمل الفلاحي الصعب والمتعب إلى العمل في المصانع والمكاتب لاسيما بعد إنشاء المصانع واتجاه الدولة إلى ما عرف بالصناعات المصنعة أين يكون

<sup>1</sup>-بداك شبة، السكان والتغير الاجتماعي والثقافي في المجتمعين الريفي والحضري في الجزائر رؤية سوسيو-انثروبولوجية-

العمل أسهل والراتب الشهري مضمون وقابل للزيادة على عكس العمل الفلاحي الذي يكون فيه الريح متذبذب لارتباطه بالمناخ وحركة السوق.

- **عدم وجود توزيع جغرافي عادل ومتوازن بين الريف والمدينة** من حيث عدد السكان من شأنه ضرب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف باعتبار العنصر البشري المحرك الأول لعمليات التنمية، هذا ما يستوجب إيجاد حلول لهذا الوضع ومحاولة تخفيض الضغط السكاني على المدن فاكتظاظها خلق ظواهر سلبية أبرزها انتشار السكنات القصدية، وعدم استيعاب المرافق العمومية للمدن العدد الهائل للأفراد ما شوه المدن الجزائرية، فعمدت الدولة الجزائرية على التفكير في مشاريع لإعادة توزيع السكان عبر التراب الوطني.

- العزلة والتخلف الذي تعيشه المناطق الريفية في مختلف مجالات الحياة نتيجة عدم وجود ساكنة تسعى لتحسين الحياة بها، هذا ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى ضرورة تشجيع الاستقرار في الريف من أجل تطويره من جهة، وخدمة الاقتصاد الوطني من جهة أخرى فاستقرار الأفراد في الريف يضمن اهتمام السكان بالزراعة وتربية المواشي والاستثمار في المشاريع الفلاحية التي من شأنها النهوض بالاقتصاد في ظل توفر الأراضي الخصبة والمياه.

- تشجيع سياسة البناء الذاتي وجعل المستفيد يتحمل مسؤولية بناء مسكنه بنفسه، حيث يشارك الفرد المستفيد من الإعانة المالية في كل خطوات انجاز مسكنه.

- تشجيع الأهالي التي كانت تقطن بالمناطق الريفية التي عانت الإرهاب في العشرية السوداء للعودة إلى قراها وإعادة تأهيل الريف.

### 1-3- الفواعل المحليّة اللامركزية المساهمة في تنفيذ سياسة البناء الريفي :

**البلدية:** حسب مفهوم المادة الأولى من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22/06/2011، إن البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطن، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية<sup>1</sup>.

هي من الهيئات المحلية اللامركزية التي تتدخل في جل العمليات والمشاريع المحلية والتي

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، عدد 37، المؤرخ في 22/06/2011.

يعتبر البناء الريفي واحد منها، حيث يقدم ملف طلب الإعانة لرئيس المجلس البلدي، ويتم دراسة الملف ومدى توفره على كل الوثائق الإدارية الضرورية وتوضع قائمة طالبي المساعدة بعد مداولة يقوم بها المجلس الشعبي البلدي، وبخضوع كل الملفات للإجراءات الإدارية اللازمة يتم الإعلان عن المستفيدين والمقصيين على مستوى البلدية؛ كما تقوم البلدية بالتنسيق مع فرع التعمير والبناء، وفرع السكن للقيام بخرجه ميدانية لمراقبة مدى تقدم الأشغال وتحرير محضر بذلك إضافة إلى كل هذا تعتبر البلدية هي المسؤول عن تقديم رخصة البناء.

- **الولاية:** حسب مفهوم المادة الأولى من قانون الولاية رقم 07-12 المؤرخ في 2012/02/21، إن الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة وهي أيضا الدائرة الإدارية غير المركزية للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة.<sup>1</sup>

ويكمن دورها في مشاريع التنمية الريفية وعمليات البناء الريفي في تحديد عدد المساعدات المخصصة لكل بلدية، كما يقوم الوالي بالمصادقة على القائمة النهائية التي سوف تستفيد من الإعانة وإرسالها إلى الصندوق الوطني للسكن حتى تُصرف المبالغ المالية المخصصة للمستفيدين.

- **مديرية التعمير والبناء والهندسة المعمارية:** تعمل هذه المديرية على المستوى المحلي بالتنسيق مع الجماعات المحلية على تجسيد سياسة التعمير والبناء وضمان وجود أدوات التعمير وكيفيات تنفيذها، كما تعمل على تنمية الإقليم وتهيئته، وهذا ما يدخل في إطاره البناء الريفي فيتمثل دورها في النظر لمدى مطابقة المخططات الهندسية الموجود في ملف طالب السكن مع المخططات المحددة من طرف السلطات كعدد الغرف ومساحة المنزل إضافة إلى مراقبة مدى مراعاة الشروط العامة للبناء لتقدم الموافق أو الرفض؛ وهي الأخرى تقوم بالمراقبة الميدانية لتقدم الأشغال.<sup>2</sup>

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 07/12 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، عدد 12، المؤرخ في

2012/01/8-9، ص 8-12.

2- عبد العزيز عقاقبة، "تسيير السياسة العمرانية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق وعلوم سياسية، جامعة

باتنة، 2010، ص 76

- مديرية السكن الريفي التابعة للمديرية العامة للسكن: تعمل على تنفيذ برامج السكنات الريفية المبرمجة بالاتفاق مع المصالح اللامركزية لوزارة السكن، وكذا الهيئات الوصية وتقوم أيضا بمتابعة حالة تقدم برامج السكن الريفي وتحديد الآليات المخصصة لتقييمها كما تقوم بوضع الأدوات المالية الضرورية من أجل تحسين السكنات الريفية وتقوم باقتراح المواصفات الخاصة بإعداد السكن الريفي واختيار نموذج لذلك. فقد صدر المرسوم التنفيذي رقم 13-151 الذي تم بموجبه تحديد طبيعة الإدارة المركزية في وزارة السكن وال عمران التي تتفرع منها المديرية العامة للسكن، والتي تقوم بإعداد وتنفيذ وتقييم السياسة الوطنية للسكن والتي من بين المديريات المتفرعة منها مديرية السكن الريفي وامتصاص السكن الهش التي من مهامها<sup>1</sup>:

- المساهمة في إعداد السياسة الوطنية في مجال التنمية الريفية.
- تحديد معايير توزيع و تثبيت برامج السكن الريفي على كامل التراب الوطني
- تحديد التصورات و كفاءات المعالجة و التدخل على مناطق السكن الهش.
- متابعة و مراقبة تنفيذ نشاطات توزيع برامج السكنات الريفية و تلك الموجهة لامتصاص السكن الهش مع الهيئات غير الممركزة للوزارة والهيئات الموضوعة تحت الوصاية.
- تحضير العناصر التي تسمح ببعث وفتح الورشات للسكنات الريفية و البرامج الموجهة لامتصاص السكن الهش.
- المبادرة و متابعة و مراقبة برامج السكنات الريفية وكذا عمليات إعادة تأهيل السكن الهش والإطار المبني و تقييم إنجازها و تطويرها وكذا مدى انسجامها مع برامج التهيئة.
- المبادرة بدراسات التقييس و اختيار النموذج في المجال السكنات الريفية.
- المبادرة بالنصوص التشريعية و التنظيمية في المجال السكنات الريفية إعادة تأهيل السكن الهش والإطار المبني.

<sup>1</sup><http://www.mhuv.gov.dz/Pages/ArticleArabe.aspx?a=91>

- المبادرة بالإجراءات الموجهة لتحسين شروط تمويل برامج السكنات الريفية إعادة تأهيل السكن الهش والإطار المبني.
- إعداد الحصيلة المتعلقة ببرامج السكنات الريفية و البرامج الموجهة لامتناس السكن الهش.

**1-4- الآليات المالية والقانونية للسكن الريفي** تم إسناد مهمة التمويل للصندوق الوطني للسكن CNL بعدما كان التمويل مباشرة من الدولة وقدر مبلغ هذه الإعانات بـ 400000 و 500000 دج حسب دخل كل فرد لبناء مسكن ريفي و 250000 دج لتهيئة أو توسيع مسكن وتوزع الإعانات حسب كل ولاية بموجب مقرر مشترك بين وزير الداخلية والجماعات المحلية، ووزير الفلاحة والتنمية الريفية، وحسب الأرقام المسجلة فقد تم انجاز ما بين (1999-2004) 123822 مسكنا ريفيا، كما قامت الدولة في سنة 2004 بإدخال مؤسسات جديدة تساهم هي الأخرى إلى جانب الصندوق الوطني للسكن بالدعم المالي وهي الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية الذي كان يقدم إعانة مالية للبناء الذاتي كما كان يسمى آنذاك قدرت بـ 250000 دج وقرض دون فائدة قيمته تصل إلى 500000 دج<sup>1</sup>.

**الصندوق الوطني للسكن<sup>2</sup> CNL** هو مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي ، انشأ عام 1991 تحت وصاية وزارة السكن و العمران على اثر اعادة هيكلة، وجاء في ظل التحولات التي عرفت الجزائر في مختلف الميادين ،واستجابة لشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان اشترط وجوب إنشاء صندوق خاص بالسكن تصب فيه مساهمات الدولة لتسهيل التسيير والمراقبة. وتتمثل أهم صلاحياته فيما يلي:

-تسيير الإعانات المالية والمساهمات التي تقدمها الدولة في مجال السكن .

<sup>1</sup> -طاوس، " السكن الريفي برنامج طموح يتحدى البيروقراطية "، الشروق اليومي الجزائر، تاريخ 01-05-2016.

<sup>2</sup>Rapport de mission , Objet : recensement, évaluation et recommandation relatifs au système de financement de l'habitat en Algérie Juillet 2002, Elaboré par MM. MAHMOUD BEN FARAH , MONGDI GHAZAI et taoufikDRISS

➤ ترقية كل أشكال السكن لاسيما الاجتماعي.

➤ يساهم في تحديد سياسة التمويل.

➤ ينجز الخبرات و التحقيقات المتعلقة بالسكن.

وهو يتعامل مع أصحاب المشاريع على مستوى الولايات والبلديات ،ومؤسسات الترقية العقارية العمومية والخاصة، بالإضافة إلى البنوك العمومية والمواطنين المستفيدين بصفة شخصية من إعانة الدولة في مجال السكن الريفي .

وقد وصل في نهاية 2009 مبلغ المدفوعات 167.45 مليار دج بعد إن كان 86.46 مليار دج 2004 وهذا راجع لحجم البرامج المتبناة من طرف الدولة خاصة مع البرامج الخماسية وكذا ارتفاع مواد البناء في بعض الأحيان حتم رفع الإعانة المالية ،وقد وصل إجمالي المدفوعات خلال الخماسي 2005-2009 الى 644.64 مليار دج لإنجاز مليون ومأتي ألف مسكن.

يكون طالب الإعانة لمن لم يستفيد من قبل من مساعدة الدولة في مجال السكن مع أن يكون مالكا لقطعة أرض في منطقة ريفية، وينقسم مبلغ الإعانة إلى قسمين حسب محضر تقدم الأشغال المحرر من طرف البلدية والمصادق عليه من المصالح التقنية الممثلة في فرع التعمير والبناء وفرع السكن على مستوى الدائرة الإدارية ويكون القسم الأول مقدر بـ 60% من المبلغ الإجمالي للإعانة وموجهة للأشغال الأساسية والأشغال الكبرى و 40% يقدم عند الانتهاء من الأشغال الكبرى .

**المحددات القانونية للحصول على سكن ريفي :** لقد حدد القرار الوزاري المشترك الصادر بتاريخ 23 جوان 2013<sup>1</sup> بعض الشروط والآليات الجديدة للاستفادة من البناء الريفي ،وهذا تجاوبا مع المعطيات الجديدة التي كانت تشكل عائقا أمام نجاح هذه الصيغة خاصة فيما تعلق بالجانب الإداري والمالي وحتى المهني.

تعتبر صيغة السكن الريفي محفز ومدعم لتحقيق التنمية المحلية بشكل عام والتنمية الريفية بشكل خاص وهذا التوجه نحو إعادة المكانة الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري الذي يتمتع

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة السكن و العمران، قرار وزاري المحدد لكيفيات الحصول على المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء مسكن ريفي، مؤرخ في 19 جوان 2013، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 32، بتاريخ 23 جوان 2013، ص24.

بإمكانات زراعية هامة، يتوقف على القدرة في تلبية حاجيات سكان هذه المناطق ، ولقد أضاف ضرورة القرار الوزاري شرط الإقامة للمستفيد من الإعانة لأكثر من 5 سنوات في منطقة ريفية إضافة لممارسته لنشاط في الوسط الريفي ، وهذا راجع إلى تزايد الهجرة نحو المدن رغم الاستفادة من الإعانة السكنية، فأصبحت المساكن في بعض المناطق تستخدم لأغراض غير سكنية وأحيانا مهجورة من أصحابها نتيجة لغياب المرافق والضروريات وعدم موائمة السكن المنجز مع متطلبات الاجتماعية والاقتصادية.

أصبح طلب الإعانة يقدم لرئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا بعدما كان على مستوى المصالح الفلاحية .

وقد الغي القرار الوزاري المشترك بتاريخ 18 جوان 2014 شرط الإقامة في منطقة ريفية لـ 5 سنوات واكتفائه بالإقامة دون تحديده للمدة، وأيضا بالنسبة للوثيقة التي تثبت ممارسة نشاط ريفي فقد ألغيت هي الأخرى و عوضت بوثيقة إثبات حيازة قطعة أرض في وسط ريفي ومس التعديل أيضا كيفية تحرير مبلغ الإعانة فأصبحت الحصة الأولى 60% تخضع لنفس الإجراءات السابقة ولكنها مخصصة لإنجاز أشغال الأساس والأشغال الكبرى، أما الحصة الثانية فحددت بـ 40% وتقدم عند الانتهاء من الأشغال الكبرى أو جزء منها.

## 2- البعد النظري للتنمية المحلية .

تعتبر السياسات التنموية من أهم الموضوعات السياسية والاقتصادية التي تساهم بفعالية أكبر في النمو والتطور الاقتصادي. ومحاولة إرساء قاعدة هيكلية قوية. وذلك من أجل إشراك الريف في عملية التنمية الاقتصادية المتنوعة والشاملة وإذا كانت البلدان المتقدمة من خلال سنوات الإقلاع الاقتصادي ساهمت فيها الزراعة بدور أساسي في التطور الاقتصادي وذلك بتزويد السكان بالمواد الضرورية والمواد الأولية اللازمة للصناعات المختلفة.

قبل أن نتناول الإطار النظر للتنمية نرى أن من الأهمية بمكان أن نشير إلى الحثيات التالية

وهي: <sup>1</sup>

- 1- أن أغلب سكان العالم خاصة في الدول النامية يعيشون في الريف فنجد على سبيل المثال أن متوسط نسبة سكان الريف في الوطن العربي باستثناء الكويت تبلغ نحو 60-85 في المائة من جملة السكان؛
- 2- أوضحت الدراسات الإحصائية التي أجريت في أفريقيا وآسيا أن ما بين 75% و85% من السكان الريفيين يشتغلون بالزراعة أما بقية السكان الريفيين فيمتنون أعمالاً أخرى منها الصناعات الريفية والتجارة والنقل والخدمات؛
- 3- أن نسبة المشتغلين بالزراعة من جملة عدد السكان الريفيين تبلغ ما بين 45-75% وخاصة في الدول العربية؛
- 4- قصور أنماط التنمية المتبعة في كثير من دول العالم الثالث عن مواجهة متطلباتها من الاستثمار في الموارد البشرية في الريف.
- 5- ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر (النزوح الريفي)؛
- 6- أن هناك تفاوتاً كبيراً في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر وتدل التقديرات على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في الحضر يبلغ 4-6 مرات أكثر من نصيب الفرد في الريف كما ورد في تقرير المركز الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة.
- 7- ارتفاع نسبة الأمية بين سكان الريف، فمثلاً تبلغ نسبة الأمية في الوطن العربي 72.6% من جملة عدد السكان ومعظم هؤلاء الأميين من سكان الريف؛
- 8- أن أعلى نسبة للفقراء في العالم تعيش في المناطق الريفية، ويقسم تقرير البنك الدولي حول إستراتيجية التنمية الريفية إلى مجموعات حسب درجة فقرهم فهناك فقر كلي ومعناه أن يبلغ دخل الفرد سنوياً ما يعادل 50 دولاراً أمريكياً فأقل وفقير نسبي وهو الفرد الذي يقل دخله السنوي عن نصف متوسط دخل الفرد على المستوى القومي وبناء على التقسيم فإن تحليل سكان جميع الدول النامية التي يزيد عدد سكانها على المليون يوضح أن ما يقرب من 85% من الذين يعانون من

<sup>1</sup> عبد القادر بلطاس، الاقتصاد المالي و المصرفي، ( السياسات الحديثة في تمويل السكن )، الجزائر: ديوان

المطبوعات، 2001، صص 19، 20، 21.

الفقر الكلي يعيشون في مناطق ريفية؛

9- ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى الحضر خاصة الفئات ذات القدرة المهنية من الشباب أدت إلى حرمان الريف من الاستفادة من قدراتهم في إحداث تنمية لتطوير الريف؛ من أجل ذلك برزت أهمية التنمية الريفية المستدامة كقضية تهتم بها الدول والمنظمات والهيئات الدولية، وقد أنشأت من أجل التخطيط لها ومتابعة تحقيق أهدافها واستراتيجياتها إدارات متخصصة في الدول والمنظمات، ومن ذلك شعبة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وهي جزء من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

**2-1- التنمية** بمفهومها الواسع تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، والتي يكون من شأنها تحقيق زيادة تراكمية قابلة لاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية.<sup>1</sup>

التنمية تفترض بعض الخصائص منها الديناميكية والتغير والتصنيع والاستقلال والتأثير والقوة والوحدة الداخلية وبغض النظر عن صدق هذا التغير، فهي عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية<sup>2</sup>.

**2-2- تنمية المجتمع المحلي:** برز مفهوم تنمية المجتمع إلى حيز الوجود في أواخر الأربعينات من القرن الماضي حيث تبنى مؤتمر كامبردج للتنمية الذي انعقد في عام 1948 لتدارس احتياجات التنمية في المستعمرات البريطانية التي كانت في ذلك الوقت تعد تدريجياً للحصول على الاستقلال السياسي من بريطانيا العظمى<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، 2001، ص 18

<sup>2</sup>- محمد علاء الدين عبد القادر، علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية، الاسكندرية :

منشأة المعارف، 2003، ص ص 10، 11.

<sup>3</sup>- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): المؤتمر الإقليمي حول قضايا تدهور الأراضي في

المنطقة العربية،-التنمية الريفية في المنطقة العربية - القاهرة 2007، ص 02، الموقع [www.css.escwa.org](http://www.css.escwa.org)

برز مفهوم تنمية المجتمع إلى حيز الوجود في أواخر الأربعينات من القرن الماضي حيث تبناه

مؤتمر كامبريدج للتنمية

الذي انعقد في عام 1922، جاء تعريف تنمية المجتمع على أنه حركة الغرض منها تحسين

الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي جميعها

على أساس المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة منه كلما أمكن، فإذا المظهر هذه

المبادرة تلقائيا فينبغي الاستعانة بالأساليب المنهجية العلمية لبعثها واستثمارها بطريقة تحقق

الاستجابة الفعالة لهذه الحركة.

### تهدف تنمية المجتمع إلى

1- تحسين الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسكانية للمجتمع المحلي مع تحقيق

التكامل من المجتمعات المحلية والمجتمع القومي ثم المساهمة الفعلية من جانب المجتمعات

المحلية في التقدم القومي.

2- تعتمد على الجهود الذاتية والمساهمة الايجابية بين أفراد المجتمع في تخطيط برامج التنمية

وتنفيذها.

3- لا يكفي لتنمية المجتمعات المحلية الاقتصار على الجهود المحلية بل ينبغي تدعيم

المجهودات

الأهلية للمجت مع المحلي بالمجهودات الحكومية.

تعرف التنمية المحلية على أنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود

الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا

واجتماعيا وثقافيا وحضاريا وإدماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة

في التقدم على المستوى القومي"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار النشر الثقافية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 13.

**التنمية المحلية في الجزائر** يقصد بها تكفل الجماعات المحلية بصفة عامة و البلدية بصفة خاصة بترقية وتطوير مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة المباشرة بالمواطن المحلي، فالإرادة المركزية مهمة في تحقيق التنمية في المجتمعات المحلية إضافة إلى الجهود المحلية متمثلة في المنتخبين المحليين والمشاركة المجتمعية، وعليه فالتكامل والتعاون في الجهود الرسمية وغير الرسمية هو الأساس للارتقاء بالمستوى المعيشي في مختلف المجالات الاجتماعية<sup>1</sup>.

**2-3- النظرة الحضرية للتنمية المحلية** تعتبر التنمية المحلية القاعدة الأساسية للتنمية على المستوى الوطني، وعلى هذا الأساس يتم برمجة نشاطات و مخططات التنمية المحلية بما يتوافق و أهداف التنمية الوطنية، لكن ما يعاب على صانعي السياسات العامة المحلية هو إعطاء الأهمية الكبيرة في مشاريع التنمية المحلية للمناطق الحضرية دون غيرها من المناطق الريفية خاصة في دول العالم الثالث، إذ تعتبر بمثابة الفاعل الأضعف في حلقة التنمية .

تعتبر المدن والتجمعات السكنية محركا أساسيا للعملية الاقتصادية، إذ نجد أن مشاريع التنمية تتم في المناطق الحضرية التي تمتلك المصانع والمؤسسات المالية والخدماتية والتعليمية، وهي بذلك تحظى بالنصيب الأكبر من الاهتمام التنموي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، لكن قوة التنمية المحلية تكمن في مدى استغلالها لإمكانياتها الريفية التي تساهم في تحقيق التوازن الديمغرافي والسكاني، وبالتالي تجعل منها أقطاب حاضنة ومنتجة ضمن منظومة اقتصادية شاملة، والجزائر من بين الدول التي تمتلك فضاء ريفي يمتلك مؤهلات طبيعية وخصوصيات اجتماعية تؤهله للقيام بادوار تنموية على المستوى المحلي، لكن هذا يتوقف على مدى نجاعة سياسات إعادة التوزيع السكاني على هذه المناطق وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية التي تساهم في تحقيق التوطين الريفي.

**سياسات إعادة توزيع السكان** تهدف سياسات إعادة التوزيع السكاني إلى التقليل أو الحد من ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن خاصة الكبرى منها، وق أطلقت الجزائر عدة مبادرات وسياسات

<sup>1</sup> - شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية -دراسة حالة البلدية-مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون

العام، كلية الحقوق، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان، 2011، ص14.

لتحقيق التوازن بين سكان الريف والحضر ،منها ما تعلق بالسياسات الفلاحية واستصلاح الأراضي الزراعية ،كما تم تحسين الظروف الاجتماعية للمجمعات السكنية في المناطق الريفية في مرحلة ما بعد الاستقلال ،لكن نتائج إعادة التوزيع أثبتت عدم نجاعتها وعرفت المرحلة موجات من الهجرة الريفية .

**2-4 التنمية الريفية:** عرفت هيئة الأمم<sup>1</sup> (1956) بكونها " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. أو هي " عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي المرغوب التي تتضمن وتستوجب تغيير المجتمع الزراعي بهدف تحقيق أهداف التنمية الشاملة والقائمة على قدرات السكان وحاجاتهم، وتكون أهدافها ضمن أهداف التنمية القومية والتي تعطي الأولوية لتقليص التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الأفراد واعتماد مشاركة السكان ذوي المستوى المعاشي المنخفض"<sup>2</sup> وعرفها (Dunham, 1958) على أنها " الجهود المنظمة لتحسين ظروف الحياة في المجتمع، وذلك بتشجيع وحث المقيمين في هذا المجتمع على مساعدة أنفسهم .

تعددت واختلفت المفاهيم والتعاريف حول مفهوم التنمية الريفية بين المفكرين الاقتصاديين

وعلماء

الاجتماع والخبراء والمنظمات الحكومية، ويرجع هذا إلى النظرة والزاوية التي ينظرونها لهذا المفهوم إذ يمكن أن نبين بعض منها:<sup>3</sup>

**إدوارد دومبلي (Edouard Dembélé)** :عرفها أنها "عملية تشمل سلسلة من التدابير والإجراءات لتحسين الوسط الريفي التي تتعلق بالتهيئة المادية التي ترفع من مستوى الحياة والأمن الوظيفي لسكان الريف"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - محمد كامل البطريق، وجمال شديد، تنمية المجتمع المحلي، دراسة تحليلية للأساس النظري لمنهج تنمية المجتمع والأبعاد الرئيسية لدى تطبيقه بفعالية في المجتمعات الريفية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1969، ص37.

<sup>2</sup>-Dunham,Arther, Community Welfare Organization, principles and practice, Thomas Y. Growell Co., N.Y.,1958.

<sup>3</sup> KOUAME N'GUESSAN: Cours De Développement Rural ; ANNEE UNIVERSITAIRE 2009-2010 Département De Sociologie - UFR SHS – ; Université De COCODY- Côte d'Ivoire ; P 05.

**تعريف " ميشال تودارو" (Michel toudaro)** التنمية الريفية بالرغم أنها تعتمد بدءا على تحقيق التقدم للمزارع الصغيرة فإنها تشمل على ما هو أكثر من ذلك فهي تتضمن كافة الجهود المبذولة لزيادة الدخل الحقيقي في الريف سواء كان مصدره الأنشطة الزراعية وغير الزراعية<sup>2</sup>.

### أبعاد التنمية الريفية:

إن التنمية الريفية في مفهومها الواسع المتكامل، لها العديد من الأبعاد الجوهرية التي لا بد من تكامله الأحداث

التنمية الريفية المستدامة ومن بين هذه الأبعاد:

**أ - التنمية الاجتماعية:** يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر الريفي عن طريق وضع برامج وتفعيل سياسات توفر فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف، والحد من الفوارق التنموية بين الريف والحضر لتحقيق التوازن الجهوي، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الأساسية مثل الطرق والسكن والمدارس، فالعدالة الاجتماعية تستوجب الاهتمام بكل فئات المجتمع سواء كانوا يعيشون في المدينة أو الريف وهذا للحد من النزوح والهجرة الريفية<sup>3</sup>.

**ب - التنمية الاقتصادية:** يبرز البعد الاقتصادي في الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الإقتصادي المرتفع في المناطق الريفية، وتشكل الزراعة في هذا البعد الأساس وترتبط بها الأنشطة الريفية الأخرى مثل تربية الاغنام والصناعات التقليدية إضافة إلى بروز منتجات صناعية ريفية تحقق عوائد بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتجعل من الريف يعيش في ديناميكية وانتعاش وارتفاع في نسبة الدخل ما يحقق الظروف الاجتماعية والاقتصادية المساعدة على العيش والبقاء في الريف<sup>4</sup>.

<sup>2</sup>- ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، (ترجمة و مراجعة: محمود حسني و محمود حامد محمود)، الرياض: دار المريخ

للنشر، 2006، ص 442

<sup>3</sup>- Economic and Social Commission for Western Asia, Rural Development in the Arab Region, Op. cit. p12

<sup>4</sup>- Fao, 2005, Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables ,op,cit,p04.

## المبحث الثاني: واقع السكن الريفي في المخططات التنموية وأثره على دعم التنمية المحلية في الجزائر

عملت السلطات الجزائرية على تبني سياسة سكنية مغايرة نسبيا بعد إن أثبتت المخططات السابقة لمرحلة ما قبل الألفية في ميدان السكن وخاصة الريفي عدم نجاعتها في تلبية الحاجيات السكنية حيث سطرت إستراتيجية من 2001 هادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن السكنات التي أصبحت رهانا جديدا يدخل في إطار التنمية الشاملة<sup>1</sup>، ودعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشات القاعدية وتحقيق التنمية المحلية.

**1-الفترة ما بين (1999-2004):** تبنت الدولة برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث اتخذت في هذه الفترة عدة إجراءات ساهمت في دعم مشروع البناء الريفي خاصة بعد استتباب الأمن في المناطق الريفية التي عانت من ويلات الإرهاب، بفعل إقرار مشروع الوئام المدني في 13 جويلية 1999، حيث رفع هذا المشروع بعد أن أصبح قانونا سائر المفعول من الاستقرار في الريف ما جعل السلطات الجزائرية تحاول إنماء الأرياف وإعادة تأهيلها بعدما كانت مهجورة، لما قامت الدولة ابتداء من 2002م بإصدار مجموعة من القوانين التي تخص السكن الريفي كما عمدت الى انجاز مخطط عملي متعدد القطاعات يرمي لتحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مداخلة منشورة في مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة: العدد 40: شتاء

2009، على الموقع الإلكتروني: [WWW.ULUM.NL](http://WWW.ULUM.NL) (2018/06/20)

<sup>2</sup> - ، وزارة السكن ، تقرير حول حصيلة السكن الريفي الثلاثي الثالث 2002، ص5 الجزائر.

**الشكل 8: جدول يبين عدد المساكن الريفية والحضرية الموزعة خلال الفترة 2000-2004**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
اجتماعي إيجاري	62483	48941	54310	37208	24668
تساهمي	23535	17099	19048	150000	17285
ترقوي	9561	5989	8634	8705	9292
بيع بالإيجار	-	-	-	-	5885
<b>الريفي</b>	<b>34493</b>	<b>29933</b>	<b>22283</b>	<b>13068</b>	<b>24045</b>
المجموع	130072	101962	104745	74071	81175
الذاتي	32000	30000	29551	37141	35293
المجموع	162072	131962	133826	111212	116468

المصدر: وزارة السكن والعمران 2005

نلاحظ من خلال الجدول إن منذ سنة 2000 إلى غاية 2004 تراجع حجم الانجاز للسكنات بمختلف الصيغ، وبصفة اكبر السكن الريفي الذي تراجع ثلاث إضعاف من 2000 إلى غاية 2003 وهذا لتمرکز سكان الأرياف في المدن و صعوبة إقناعهم بالعودة للأرياف التي شهدوا فيها كل أنواع التهجير و التخويف، وقد تزامنت هذه المرحلة مع إطلاق مشاريع التنمية الريفية والتجديد الريفي بالمناطق الريفية التي لها مكانة ودور في العملية التنموية المحلية والوطنية، ومع نهاية 2004 وصل عدد السكنات المسلمة في نفس الصيغة إلى 24045 تقريبا وهذا راجع إلى بداية تحسن الوضع الأمني وأشغال التهيئة للمناطق الريفية، من طرقات و شبكات الماء والغاز ولو بوتيرة ضعيفة هذا ما شجع الأسر القاطنة في مساكن هشة في المدن إلى العودة إلى الريف وممارسة نشاطاتها الزراعية والرعية.

**2-الفترة الممتدة من (2005-2009):** في مطلع عام 2005 تبنت الجزائر المشروع التكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث أعطيت فيه أهمية كبيرة لقطاع السكن تحت خطة انجاز مليون سكن ما بين 2005\_2009م وتتضمن البرنامج صيغا مختلفة من السكنات؛ السكن الاجتماعي الإيجاري، السكن التساهمي، السكن الترقوي والبيع بالإيجار، والسكن الريفي لاسيما بعد استتباب الأوضاع الأمنية أكثر في المناطق الريفية - نسبيا - مع انطلاق قانون المصالحة الوطنية 2005، حيث زاد اهتمام الدولة أكثر بالبناء الريفي فكانت هنا محاولات تكفل بانشغالات سكان الريف وذلك بإنجاز سكنات في إطار ترقية الفضاءات الريفية .

### جدول يبين برنامج قطاع السكن ما بين 2004-2009

نوع الصيغة	عدد الوحدات	النسبة
الاجتماعي الايجاي	239412	21.49
الاجتماعي التساهمي	243351	23.52
الريفي	384620	37.17
البيع بالإيجار	129115	12.5
الترقوي	38068	5.32
المجموع	1034566	100

1- **Source** ministère de l'habitat et l'urbanisme un million de logement ,deux ans après ,le bultin de l'habitat n.02(juin2007),pp6-9(p7)

من خلال الجدول نلاحظ ان السكن الريفي نال الحصة الأكبر من البرنامج بنسبة فاقت 37% ، ثم يأتي بعدها السكن الاجتماعي بنوعيه الايجاري والتساهمي وهذا يعبر عن توجه العام للسياسة السكنية نحو الطبقات المتوسطة والفقيرة في تقديم الدعم في امتلاكهم سكنات .وقد تم اعتماد برنامج تكميلي من اجل تنمية ولايات الهضاب العليا والجنوب، من اجل امتصاص السكن غير اللائق، ويهدف هذا البرنامج لإنجاز 198466 وحدة سكنية. كما

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين جودة النتاج السكني و المحيط العمراني في ظل متطلبات التنمية الريفية المستدامة .

3-الفترة الممتدة ما بين (2010-2014) :حظي قطاع السكن في هذه المرحلة بنسبة 17 بالمائة من حجم الاستثمارات ، وهذا لامتناس العجز في السكنات التي يزداد الطلب عليها وبكل صيغها وهذا لتطور النمو الديمغرافي و تحسن الحالة الاجتماعية للمواطن نتيجة لعملية التوزيع الريفي ،وعليه فقد خصص 3700 مليار دج لهدف انجاز ضعف ما تم انجازه في السابق أي 2 مليون وحدة سكنية ،أعطي الاهتمام في هذه المرحلة للبرامج إعادة الإسكان خاصة بالمدن الكبرى كالجزائر وهذا للقضاء على سكنات الصفيح والسكنات الهشة و المهدة بالانهيار .

وتتوزع المشاريع التي تم إطلاقها على 925.345 سكن عمومي إيجاري و 869.204 سكن ريفي و260.085 سكن ترقوي مدعم، وتم استلام 991.777 سكن إلى غاية نهاية سبتمبر منه 322.011 سكن عمومي إيجاري و115.480 سكن ترقوي مدعم و543.770 سكن ريفي، بالإضافة إلى 10.516 سكن من نوع البيع بالإيجار وهو ما يمثل نسبة 83 في المائة من الأهداف المسطرة لتسليم 1.2 مليون وحدة سكنية خلال الخماسي الجاري .  
وبخصوص عمليات الانجاز خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية فقد تم إطلاق 263.231 وحدة من مختلف الصيغ في حين تم تسليم 231.442 وحدة سكنية حسب نفس الحصيلة.

وسخرت الجزائر 63 مليار دولار من أجل إيجاد حل لمشكل السكن حسب ما أشار إليه وزير السكن والعمران بأنه إلى غاية نهاية 2012 استهلك قطاع البناء 235 مليار دج مقابل 425 مليار دج في 2013 وتوقع 650 مليار دج (حوالي 7 مليار دولار) في السنة الجارية.

#### جدول يبين السكنات المنجزة لفترة 2010-2012

أنماط السكنية	الاجتماعي	الترقوي المدعم	الريفي	الترقوي
المنجزة	201792	81735	228322	16406

من عداد الباحث باعتماد معطيات وزارة السكن والعمران

الملاحظ حتى سنة 2012 من عمر البرنامج إن نسبة الانجاز بالنسبة للسكنات الريفية كان في الصدارة بنسبة تفوق 30 % السكنات المقررة وهذا يعود لتراجع النزوح الريفي وعودة المهجرين من الأرياف خلال الأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد إلى أراضيهم واستفادتهم من دعم الفلاحي والسكني وإحاقهم بالشبكات التزويد بالكهرباء والماء وحتى الغاز في بعض المناطق .

تطور الاهتمام بالبناء الريفي أكثر خلال هذه الفترة فأصبح يعتبر الداعم الأساسي للتنمية الريفية ما جعل الدولة تقدم عدة حوافز وتسهيلات في هذا الإطار من خلال تخفيف الإجراءات الإدارية وتقليص مدة دراسة الملفات والحصول على الموافقة وتسلم الإعانة بعد 30 يوما فقط، كما ألغيت شروط الإقامة في الريف وممارسة نشاط ريفي مما فسح المجال أمام فئات أخرى للاستفادة من هذه الصيغة من السكن والذي سوف يؤدي الى زيادة الطلب عليه خاصة في ظل أزمة السكن التي تعيشها البلاد، كما ظهر نوع آخر من السكن الريفي وهو السكن الريفي ذو طابق أول الذي سمحت فيه الدولة للأفراد بالبناء فوق سكنات ريفية أرضية ما أدى إلى جذب عدد أكبر من المهتمين بهذه الصيغة السكنية خاصة الذين لا يحوزون على قطعة أرض في منطقة ريفية وكانت لديهم رغبة في الحصول على مسكن ريفي<sup>1</sup>.

تحصي الجزائر 1,6 مليون طلب "حقيقي" للحصول على السكن تم إحصائه عبر جميع بلديات الوطن، و تسلم سنويا بين 250 ألف و 300 ألف سكن من جميع الصيغ.<sup>2</sup>

على الرغم من التراجع الملحوظ للأسعار النفط الممول الرئيسي للسياسات الاجتماعية في الجزائر والسكن خاصة إلا إن الدولة الجزائرية لم تتخذ إجراءات التراجع عن المشاريع السكنية خاصة ذات الدعم الكلي، وهذا راجع لحجم الطلبات على رغم من ضخامة البرامج ماليا إلا إن القطاع مزال يعاني من أزمة لم تعرف بعد أسبابها الحقيقية وإن يعزيها البعض إلى سوء التسيير المتمثل في توزيع المشاريع على الأقاليم وكذا التوزيع على المواطنين و الرقابة المسلطة على الجهات المخولة لها هذا الإجراء، فحجم الانجاز يعطي نظرة الاكتفاء لكن النتيجة تكون بزيادة الطلب الاجتماعي .

<sup>1</sup> - Ministère de l'agriculture et développement rural, OPU, p5.

<sup>2</sup> - مقابلة عبد المجيد تبون، وزير السكن والعمران، الاذاعة الوطنية، الجزائر، بتاريخ 2014/12/30

#### 4- أثر البناء الريفي على تفعيل التنمية المحلية في الجزائر: تقوم التنمية الريفية المندمجة على

مبدأ التنمية القاعدية، فسكان الارياف هم من يبادر وبناءا على حاجياتهم وتطلعاتهم، وهم من يتابع عملية التنفيذ وهم المستفيدون، ومن بينما تتميز به التنمية الريفية المندمجة نجد أن:

- سكان الريف هم المستهدفون بصفة أساسية من برامج التنمية الريفية المندمجة.

- تعتمد التنمية الريفية المندمجة على أسلوب اللامركزية في إتخاذ القرار إذ تتبع نموذج التخطيط من أسفل إلى أعلى أي الاعتماد على مقترحات الجهات المحلية في بناء ورسم سياسات التنمية المحلية.

- تتسم التنمية الريفية المندمجة بالشمول والتكامل لأنها تعتمد على نظرة نظامية إذ تعتبر الوسط الريفي مجالا يجب تحقيق الانسجام والتكامل بين مكوناته، فبرامجا للتنمية المحلية والريفية الموجهة لمنطقة معينة عليها ان تشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وراعي تحقيق التكامل بينها؛

- الاعتماد على المبادرات المحلية والمشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية المحلية وفق مبدأ العدالة الإجتماعية

الى جانب العناصر السابقة الذكر، يمكن استدراج عنصر البناء التتموي الذي ينطلق من الاسفل الى الأعلى وفقا لمبدأ الاعتماد على النفس<sup>1</sup>.

إن الاهتمام بجانب الإسكان الريفي أمر يجب أن يولى أهمية بالغة، باعتبار أن المسكن الجيد الذي تتوفر فيه الشروط الصحية والحياتية عامل يؤثر في النشاط الاقتصادي للساكين ويزيد من إنتاجهم ويؤدي إلى بقائهم في أرضهم وخاصة المناطق الريفية ، إذ أن المخططين الذين يهتمون بتطوير الريف في دراستهم لواقع السكن الريفي يبحثون في سلبيات الإسكان الريفي وإيجابياته فيعملون على تحديد السلبيات أو التخلص منها أو التقليل من أثارها الضارة ويستثمرون العوامل

<sup>1</sup> - ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة و مراجعة: محمود حسني و محمود حامد محمود، الرياض: دار المريخ

للنشر، 2006، ص 442..

الإيجابية الذي تشجع ساكني الريف على البقاء في أرضهم ليتم استثمارها بشكل يخدم الريف والمجتمع المحلي<sup>1</sup>.

يعتبر برنامج البناء الريفي من الدعائم الأساسية للتنمية المحلية في الجزائر من خلال إعادة تأهيله للريف وتثبيته للعنصر البشري، كون هذا الأخير المادة الأولية لكل العمليات التنموية، هذا ما جعل السلطات تراهن على هذا البرنامج لتطوير الأرياف والنهوض بها في مختلف المجالات وتحقيق تنمية ريفية حقيقية، ولتكريس هذه العلاقة القائمة بين كل من البناء الريفي والتنمية المحلية عملت الدولة على بعث مجموعة من البرامج والخطط التنموية المتعلقة بالفضاء الريفي منها: التنمية الريفية، التجديد الريفي، السياحة الريفية، الصناعة الريفية....

### خاتمة

يعتبر الاهتمام المركزي بالمناطق الريفية على مستوى السياسات التنموية بادرة مميزة في إعطاء التنمية نوعا من التوازن والتكافؤ، وقد استطاعت سياسة البناء الريفي في إطار إجراءات التنمية المحلية والجهوية تحقيق بعض النتائج المرجوة في أنها ساهمت في إعادة تأهيل الأرياف وتنفيذ بعض مشاريع التهيئة المحلية متمثلة في حجم البناء الريفي الذي استفادت منه الأرياف الجزائرية خاصة بعد 2000 ، إضافة إلى إعادة الحياة الاجتماعية من خلال إنشاء المدارس والمراكز الصحية ولكن هذا وحده غير كافي لتطوير الريف والقرى الموجودة به ، فذلك يحتاج إلى إطلاق مشاريع هيكلية مرافقة لعمليات البناء الريفي حتى تكون للمواطن الريفي استقرار ودور حقيقي في برامج التنمية الوطنية ، هذا ما يجعل الريف عنصر فاعل ومحوري في الحركة الاقتصادية والتنموية .

<sup>1</sup> عادل عبد الله خطاب، المسكن الريفي بين الواقع وأفاق التطوير مجلة الجمعية الجغرافية، العدد 22، مطبعة العاني، بغداد،